# عنصريّو فرنسا يذبحون العمّال العرب والسفارات العربيّة تتفرّج!

بقلم ابن البادية

لقد بات واضحاً اليوم ان النظام الرأسمالي العالمي يمر بأزمة حادة قلما شهدها من قبل ! وكل الدلائل تشير الى ان هذه الازمة ليست أزمة عابرة لها اسباب خارجية كما يدعي هذا النظام وستزول بزوال هذه الاسباب ( جرى التركيز على ان « حظر النفط » الذي اتخذته الدول العربية في اعقاب حرب تشرين كان السبب المباشر في هذه الازمة ) .

والحقيقة ان الازمة بدت واضحة منذ عام ١٩٧٠

■■■

واخذت تستشري عاما بعد عام . واوضح دليل على ذلك ما كانت تعانيه فرنسا وايطاليا ( على سبيل المثال وليس الحصر ) اللذان يشكلان ، اليوم الحلقة الضعيفة في سلسلة النظام الرأسمالي العالمي واكثرهما تاثرا بالازمة العالمية الآنفة الذكر . ومعلوم ان النفط لم ينقطع عن هذين البلدين اطلاقا مما يدلل على ان الازمة الحالية تتعلق بجوهر النظام الراسمالي ككل ، لانها ازمة علاقات الانتاج الراسمالية التي وصلت حدا اصبحت فيه عاجزة عن حل او تجاوز تناقضاتها كما فعلت في اواخر القرن التاسع عشر او في ازمة ١٩١٤ ، او ازمة الحرب العالمية الثانية ، وذلك بخلق نماذج جديدة من عملية تقسيم العمل على النطاق العالمي .

وكانت النتائج الاولية والمباشرة لهذه الازمة ، انعكاساتها السيئة على الحالة الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة . وبالذات فيما ادت اليه من تفاقم البطالة بشكل لم يسبق له مثيل .

* ففي الولايات المتحدة الاميركية بلغ عدد العاطلين عن العمل في المدة الاخيرة عشرة ملايين عاطل .

* وفي فرنسا يتروح هذا العدد بين ٩٠٠,٠٠٠ ومليون عاطل . اذ اعلنت وزارة العمل الفرنسية ان عدد طلبات الشغل التي قدمت في الفترة الواقعة في كل من شهري اكتوبر ونوفمبر من عام ١٩٧٤ بلغت ٧٢٣,٠٠٠ طلب في شهر نوفمبر مقابل ٦٩٠,٠٠٠ طلبا في شهر اكتوبر اين بزيادة قدرها ٥,٤٣٪ في شهر واحد فقط ! هذا والجدير بالذكر ان العدد الرسمي ادنى بكثير من العدد الحقيقي نظرا لوجود عمال مهاجرين ليست لهم اوراق عمل ( شغل ) حيث لا تشملهم الاحصائيات الرسمية !

* اما في بريطانيا فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل مليون ونصف !

* وفي المانيا الغربية تجاوز الرقم المليون عاطل !

* وفي ايطاليا تفاقم عدد العمال العاطلين عن العمل بصورة مستمرة بشكل ارعب النظام نفسه وأوجد صورة كاملة امام ممثليه عن المستقبل !

ان الازمة التي تمر بها حاليا الامبريالية الفرنسية ما هي الا انعكاس للازمة التي تمر بها الامبريالية العالمية . فقد سعت الصحافة البرجوازية في العالم بصفة عامة وفي فرنسا بصفة خاصة الى تصوير هذه الازمة على انها نتيجة « لقرار حظر النفط » وبذلك حملت العامل العربي المهاجر في فرنسا مسؤولية هذه الازمة وبنفس الوقت فقد مكنت هذه الحملة المسمومة النظام الفرنسي من سن المزيد من القوانين الجائرة التي تحدد سياسة مراقبة وقمع وارهاب العمال العرب بصفة خاصة والافارقة وبقية المهاجرين بصفة عامة . وتذكر من هذه الاجراءات منشور « ديجو ـ يونيا توفسكي » الذي صدر في الاشهر القليلة الماضية اي بعد استفحال الازمة . اذ جاء هذا المنشور مكملا لمنشور « مارسلان ـ فونتناي » السيء الصيت والهادف الى تشريد وتضييق حصار المراقبة على العمال المهاجرين . وملاحقة المناضلين السياسيين العاملين بين صفوف العمال مما يزيد من استغلال العمال المهاجرين .

لقد جاء منشور « بوتيا توفسكي » هذا ليضرب مصالح وحقوق العمال الافارقة بصفة خاصة وجعلهم يخضعون لنظام بطاقة الاقامة كغيرهم من عمال المغرب العربي .

ومن الواضح ان هذه القوانين وما سبقها تهدف اساسا الى اقتناص المناضلين الثوريين بين صفوف العمال . اذ يقول بوتيا توفسكي : « يجب ان لا يوجد اي مكان بدون رقابة بوليسية حازمة ومستمرة ! »

## الموقف الصلب للعمال المهاجرين

وكان رد فعل العمال المهاجرين قويا ضد هذه الاجراءات الاستغلالية العنصرية اذ وقفوا بصلابة ووحدوا من نضالهم ضدها .

١ ـ ففي باريس وخلال نهاية الصيف الماضي قام العشرات من العمال العرب والباكستانيين والموريسيين باحتلال مكتب الشغل التابع لوزارة العمل ، مطالبين بتعديل وضعيتهم وترتيب امورهم بمنحهم اوراق الاقامة . كما طالبوا بالغاء قانون فونتناي ـ مرسلان .

٢ ـ وفي اواخر سنة ١٩٧٤ قام ثمانية من العمال المهاجرين مع خمسة من رفاقهم العمال الفرنسيين المتضامنين معهم ، بشن اضراب عن الطعام احتجاجا على وضعيتهم السيئة ( بدون عمل ، بدون اوراق عمل ، تحت مراقبة ، البوليس ، استفزاز العناصر الفاشيستية لهم ! )

ولقد كان جواب البوليس الفرنسي سريعا ومباشرا ، اذ تم ترحيلهم الى بلدانهم حيث كانت بانتظارهم سجون انظمتهم التي كانت السبب في تشريدهم وغربتهم ، ( كان من بين المرحلين ثلاثة عمال تونسيين ، زج بهم نظام بورقيبة في السجن فور وصولهم تونس ) !

٣ ـ وفي افينيون وبتاريخ ٧ ديسمبر ١٩٧٤ نظم عشرة عمال مهاجرين اضراب عن الطعام استمر الى يوم ٩ ديسمبر عندما دخل البوليس عليهم لترحيلهم الى بلدانهم . ولكن محاولته هذه منيت بالفشل الذريع نظرا لوقوف الحركات الثورية الفرنسية الى جانب هؤلاء العمال وضد الاجراءات التعسفية .

٤ ـ وفي افينيون ايضا وبتاريخ ١٢ نوفمبر اعلن ثلاثة عشر تونسيا ومغربيا اضراب عن الطعام . وفي فجر اليوم الثاني للاضراب هجم عليهم البوليس ونقلهم مباشرة الى مطار اورلي ومنه الى سجون بلدانهم ! وواضح ان ما جرى قد تم بالاتفاق مع السفارتين التونسية والمغربية : اذ كان مفروضا بهما تقديم المساعدة او الدفاع عن رعاياها ! وليست هذه الا بعضا من مئات الامثلة عن الحالة التي يعانيها العمال المهاجرون يوميا في فرنسا

**الثورة العمانية تدخل عامها الحادي عشر**

**الاثنين ٩ حزيران ـ ١٩٧٥ ـ يحتفل ثوار عمان بالذكرى العاشرة لاندلاع الكفاح المسلح في عمان ... وهم يحتفلون به ، مثل سائر ثوار العالم ، على طريقتهم الخاصة .. في خنادقهم ... اياديهم على الزناد .. عيونهم تترقب الاعداء ... قذائف مدافعهم تصب غضبتها على مواقع الغزاة والمستعمرين ... بعيدا عن اي ضوضاء الا اصوات المعارك .. والحان التحام البنادق ، وقعقعة السلاح .**

**و « الهدف » اذ تنتهز هذا المناسبة لتنقل للرفاق العمانيين تهاني رفاقهم المناضلين في احدى الساحات العربية ، فانها في الوقت ذاته تجدد العهد على المضي في المسيرة حتى النهاية والى تحقيق الاهداف النبيلة المشتركة واسهاما متواضعا منها في هذه المعركة ، سيكون الملف القادم مخصصا للحديث عن هذه الثورة المظفرة .**

محمود رياض

# تمخضت لجنة جامعة الدول العربيّة .. فولدت حلاً مشبوهاً

بعد اجتماعات متكررة امتدت اكثر من عام ، قررت اللجنة العربية الخاصة بتقصي الحقائق في عمان ان تطلب من مجلس الجامعة العربية انهاء مهمتها لعدم تمكنها من الوصول الى نتائج ايجابية .. وكانت اللجنة في اخر اجتماع لها اوصت بالعمل على اخراج القوات الاجنبية من سلطنة عمان .. وارسال قوات مراقبه عربية الى هناك للعمل على تهدئة الموقف .

وعلى الرغم من ان طبيعة القرار لم تكن مفاجاة ، لكن ما يثير الغرابة فيها هو التوقيت الذي اعلنت فيه اللجنة قرارها . ذلك انه ياتي في فترة توارد اخبار عن حملة عسكرية تشهدها المناطق المحررة ، وبالذات الاراضي الشرقية منها ، وفي اعقاب توسيع حجم القوات الاردنية ، في وقت تتجه فيه كل انظار الامة العربية نحو الساحة اللبنانية لسخونة المعارك فيها . وهذا ما يعطينا حق وضع اكثر من علامة استفهام وتعجب حول القرار ذاته .

وقصة الجامعة العربية مع الشعب العماني ليست جديدة ، ولا فيها اية ظاهرة ايجابية ، فعودة قليلا الى الوراء ، ترينا ان اول من فتح الابواب امام النظام الرجعي في عمان لفك الغزلة التي كانت حوله منذ ان جلبه الانجليز الى السلطة كانت الجامعة العربية ... كما انها الظرف الاساسي الذي لمس معالم الغزو الايراني للجزر العمانية . ( طمب الكبرى والصغرى ) ، وهي التي شككت بالغزو العسكري الايراني لعمان الى ان اعترف الشاه وقابوس بذلك .

لهذا ، وكما اكدته احداث اخرى شهدتها الساحة العربية ، وكانت الجامعة العربية طرفا فيها ، لا يساورنا اي شك في ان هذه المؤسسة عندما تتخذ اي قرار لن يكون لصالح الشعوب العربية ، وانما العكس هو الصحيح . وانطلاقا من ذلك فاننا نرى في مثل هذا القرار احدى حلقات التامر العربية الايرانية ضد نضال الشعب العماني وثورته الظافرة ، مما يستدعي فضحه والوقوف ضده ، خاصة الاطراف التي تمثل انظمة تقدمية في اللجنة والتي نعتقد انها مطالبة بالاجابة على التساؤلات التالية :

● لماذا تحاشت اللجنة منذ بداية تشكيلها الاتصال بالطرف الاساسي الآخر في التناقض وهو الجبهة الشعبية لتحرير عمان ، واقتصرت نشاطاتها على سماع راي العملاء في مسقط فقط ؟

● ما هو السبب في رفض اللجنة للذهاب الى المناطق المحررة ؟ خاصة وان الجبهة الشعبية عرضت على الامين العام لجامعة الدول العربية ( رئيس اللجنة ) استعدادها لاستقبال وفد يمثل الجامعة العربية ، او منبثق من اللجنة ذاتها . واخذت على مسؤوليتها تسهيل مهمة الوفد اثناء الزيارة ، بما فيها حماية اعضائه خلال تواجدهم في المناطق المحررة .

● ما هو الهدف من وراء حصر التدخل الاجنبي في عمان في القوات الايرانية فقط ؟ وما هو السبب في حصره ايضا في ظفار ؟ .

حقائق يجب ان تعرفها اللجنة :

وبغض النظر عما سيقرره اجتماع مجلس الجامعة العربية القادم ، والذي لن يكون افضل من توصيات اللجنة ، ولا خارج اطار التيسويات المطروحة ، فان على بعض الاطراف في اللجنة والتي تسعى بشكل مقصود الى اجهاض مساعي الاطراف الاخرى من اجل الوصول الى قرار محايد . عليها ان تدرك الحقائق التالية :

١ ـ انه يوجد في عمان منذ اكثر من ثمان سنوات وحتى الآن سلطتان ، لا يمكن للجنة ولغيرها تجاوز احداهما ، وان السعي لحل اي قضية في عمان لا ولن يتم الا من خلال الاتصال بالطرفين ومعرفة رايهما .

٢ ـ ان عدم الاتصال بالجبهة الشعبية لتحرير عمان ، او تحاشي الاتصال المباشر معها لن يقلل من قيمتها ولا حجم النضال الذي تخوضه ولا الانتصارات التي تحققها وبالتالي فليس الخاسر هو الجبهة من عدم الاتصال وانما اللجنة او الطرف الذي يسعى لتحقيق تسوية من خلالها .

٣ ـ ان الوجود الاستعماري الاجنبي في عمان لا يقتصر على القوات الايرانية ، ولا ينحصر في ظفار فقط ، فهناك الاستعمار البريطاني الذي يمتلك قواعد عسكرية وقوات وخبراء مزروعة في انحاء متعددة من عمان الى جانب الوجود العسكري الايراني في راس مسقدم في قاعدة خصب العسكرية .

٤ ـ ان الثورة العمانية بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير عمان ، وهي تدشن عامها الحادي عشر لم تعد في حاجة الى الوقوف امام كواليس الجامعة العربية تستجدي بها الاشارة الخضراء من اجل الاستمرار في النضال واكمال المسيرة الكفاحية . خاصة وانها ادت واجبها فيما يتعلق بالاتصال بالجامعة العربية ، وبعض الاطراف في اللجنة من اجل تسهيل مهماتهم لزيارة المنطقة المحررة ، وبعثت لهم بالعديد من المذكرات التي تكشف بالارقام كل اشكال الوجود الاستعماري الاجنبي في عمان .

ان اللجنة اذا كانت جادة في انجاز مهامها التي انيطت بها ، مطالبة بزيارة المناطق المحررة ومعاينة الاوضاع هناك على الطبيعة . عندها فقط ستعترف اللجنة جانبا واحدا من الحقيقة ، حيث الجوانب الاخرى تستدعي كشف الاشكال الاخرى للوجود الاجنبي الذي تحدثنا عنه والذي بامكان اللجنة الحصول عليه من مصادر متعددة من اهمها بالطبع الجبهة الشعبية لتحرير عمان .

والى ان تقوم اللجنة بذلك ، فان نضال ثوار عمان سيظل مستمرا الى تحقيق اهداف الشعب العماني في الحرية والاستقلال والتقدم الاجتماعي .